المحاضرة الخامسة

سعر الصرف، سوق الصرف ومخاطر سعر الصرف

1 ـ سوق الصرف الأجنبي

في الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة ، تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن إما بنقود معدنية ، وإما بأوراق النقد " البنكنوت " التي تضفي عليها الدولة قوة إبراء غير محدودة ، كما يتم سداد الالتزامات بتحويل الودائع المصرفية ، أو ودائع صندوق توفير البريد ، عن طريق الشيكات أو الحوالات ، أو بسحب كمبيالات أو أوراق تجارية مقومة بالعملة الوطنية وعند التعامل بين دول ذات عملات مختلفة لابد من جهاز يقوم بتحويل العملات بعضها إلى بعض، فالدائن الانجليزي الذي يحصل على فرنكات سويسرية لا يمكنه بداهة استعمالها لسداد مصروفاته والتزاماته في انجلترا ويتعين عليه البحث عن شخص (أو منشأة) بريطانية يحتاج إلى الفرنكات السويسرية ويكون مستعدا للحصول عليها مقابل التنازل عما يعادلها من الجنيهات البريطانية.

ولا يمكن التغلب على هذه الصعوبة إلا بإيجاد عملة دولية تكون لها قوة الإبراء في عدد كبير من الدول، وقد قامت المسكوكات الذهبية والفضية لفترة طويلة بهذا الدور، وكانت تقبل كأداة للدفع على أساس قيمة توازي وزنها من المعدن النفيس في المعاملات بين دول تتخذ نفس المعدن كقاعدة نقدية ، وليس هذا هو الشأن في وقتنا هذا، فبعد انهيار قاعدة الذهب لم تعد هناك عملة دولية بالمعنى الصحيح يمكن استعمالها للمدفوعات الخاصة.

وهناك وسيلتان لتحويل العملات الوطنية بعضها إلى بعض ، الأولى هي سوق الصرف ، والثانية هي المقاصة المركزية ، وقد قامت سوق الصرف منذ أمد بعيد في الدول التي يقوم اقتصادها على أساس التبادل بقصد تفادي تكلفة نقل المسكوكات أو السبائك المعدنية لمسافات بعيدة ومخاطر ذلك النقل ، وقد مارستها المجتمعات الإنسانية في العصور القديمة بطريقة بدائية ، وباكتمالها وتحسنها في بداية الأزمنة الحديثة ، أصبحت في القرن التاسع عشر نظاما غاية في التعقيد ، ولقد لجأت أغلب الدول الأوروبية إلى اتفاقيات المقاصة في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها حتى حوالي عام 1950.

أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي:

سوق الصرف الأجنبية هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي ، وتتكون سوق الصرف الأجنبية من كل المواقع أو المدن التي تتبادل فيها العملة مقابل العملات الأخرى ، وترتبط هذه المراكز المختلفة بشبكة متطورة من وسائل الإتصال ، والأفراد والمنشآت يشترون العملات الأجنبية ويبيعونها من البنوك والسماسرة ، والذين يتعاملون عندئذ مع البنوك والسماسرة الآخرين في هذه المراكز النقدية، وهناك نوعان من أسواق الصرف:

1 **سوق الصرف العاجل:** وهو السوق التي يتم فيها الشراء والبيع مقابل التسليم في الحال، وسعر الصرف الذي تحدث عنده هذه الصفقة يسمى السعر العاجل (الحاضر)، وتتميز الأسعار العاجلة بكثرة التغيرات والتقلبات مما يعرض المتعاملين فيها لمخاطر عديدة.

2– **سوق الصرف الآجل :** سوق الصرف الآجل هي السوق التي يتم فيها بيع عملات معينة، على أن يتم التسليم والسداد في استحقاقات محددة : (البيع الآجل) ، أو شراء تلك العملات مع التعهد بتسلمها وسداد قيمتها في استحقاقات

Scanné avec CamScanner

3 عمليات الموازنة والتحكيم في الأوراق الأجنبية:

إن الهدف الرئيسي من عمليات الموازنة، هو التخفيف من حدة التقلبات بين أسعار الصرف بالنسبة للعملة الوطنية ، كما أنها تستهدف توحيد أسواق الصرف، بفضل حرية انتقال العملات بين الدول المختلفة، وقد يتجلى وصف الموازنة واضحا حين تتوسط المصارف في شراء الأوراق الأجنبية من بلد قد انخفضت فيه أسعارها لغرض بيعها إلى التجار والمستوردين وغيرهم من المواطنين، الذين ترتبط بذمتهم ديون للخارج.

كما لو كان سعر (الين) الياباني في السعودية منخفضا، وفي تونس مرتفعا وذلك نتيجة ظروف مختلفة، فالانخفاض الحاصل يغري المصارف التونسية، في حالة وجود حقوق للتجار اليابانيين بذمة التجار التونسيين، على شراء العملة اليابانية من السعودية، وبيعها إلى المدينين التونسيين للوفاء بديونهم وزيادة في الإيضاح نفترض أن كل (25) دولارا أمريكيا تساوي (100) دينار تونسي ، وتساوي (100) يورو أوربيا في سوق الصرف في تونس، في هذه الحالة تكون العلاقة بين عملات البلدان الثلاثة على الشكل التالي:

100دينار تونسي = 25 دولار أمريكي

100دينار تونسي = 100 يورو أوربي

25 دولار أمريكي = 100 يورو أوربي

فلو كانت العلاقة بين اليوروات الأوربية والدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأمريكي هي: 100 يورو أوربي = 35 دولار أمريكيا، عندئذ سيجد المضاربون أن من مصلحتهم شراء دولارات أمريكية من السوق الأمريكية ، فيحصلون مقابل كل (100) يورو أوربي على (35) دولارا أمريكيا ، ويبيعون هذه الدولارات في تونس مقابل (140) دينار تونسي ، ثم يبادلونها بالعملة الأوربية ، حيث يحصلون على (140) يورو أوربي ، إلا أنه يلاحظ أن اندفاع المضاربين في عرض اليوروات الأوربية في سوق الصرف الأمريكية ، يؤدي إلى انخفاض قيمتها بالنسبة للدولارات الأمريكية ، حتى يصبح (100) يورو أوربي يساوي (25) دولارا أمريكيا ، وبذلك يعود التوازن بين أسعار الصرف بالنسبة لهذه العملات.

ثالثا: سعر الصرف الأجنبي:

سعر الصرف الأجنبي هو سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية، وسعر الصرف هذا يبقى ثابتا في كل أجزاء السوق باتفاق تحكمي ، ويشير تحكيم الصرف الأجنبي إلى عملية شراء عملة أجنبية حيث يكون سعرها منخفضا وبيعها حيث يكون سعرها مرتفعا ، وعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي ، فإن العملة المحلية تنخفض أو تهبط قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية ، وعندما ينخفض سعر الصرف فإن العملة المحلية ترتفع أو تزيد من حيث القيمة

-كيف يتحدد سعر الصرف ؟

يمكننا النظر إلى الصرف الأجنبي كسلعة ، ومن المعروف أن سعر السلعة يتحدد بعاملين هما الطلب والعرض، ويتحدد سعر السلعة كما هو معروف من النظرية العامة للأسعار عند نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب ، حيث تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة عند هذا السعر والذي يطلق عليه سعر التوازن.

Scanné avec CamScanner

جددة (الشراء الآجل) ، واستحقاق العقود يكون عادة لفترات نمطية: ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر ، أو سنة على أكثر تقدير ، ويتم تنفيذ العقد الآجل بتسليم العملات وتسلمها مقابل الدفع نقدا عند الاستحقاق.

وهدف السوق الآجل هو تجنيب المتعاملين تقلبات أسعار الصرف الحاضر، أو بمعنى أصح احتمال مثل هذه التقلبات في المستقبل ولو بنسب ضئيلة لا تتعدى 1% أو 2% مثلا، كل فرنسي حائز لشيك بالدولار يستطيع بيعه اليوم في سوق الصرف بالسعر الحاضر، أما إذا كانت لديه كمبيالة تستحق الدفع بعد 90 يوما فإنه لا يعرف على وجه التحديد المبلغ الذي سيحصل عليه مقابلها باليورو بعد انقضاء ثلاثة أشهر ، نظرا لاحتمال تغير السعر الحاضر في خلال هذه الفترة بالزيادة أو بالنقصان عن السعر الحالي، ومدى هذه التغيرات المحتملة هو مقياس مخاطر الصرف التي يتعرض لها الدائن أو المدين بالعملات الأجنبية، وواضح أنه لو ارتفع سعر العملة الأجنبية فإن الدائن هو الرابح والمدين هو الخاسر، ومن ثم تتيح العمليات الآجلة للمتعاملين التغطية ضد تقلبات الأسعار الحاضرة، أو تحقيق ربح منها عن طريق المضاربة على الصعود أو الهبوط

ثانيا: وظائف سوق الصرف الأجنبي:

يقوم سوق الصرف الأجنبي بوظائف نقدية دولية على جانب كبير من الأهمية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 نقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى:

تتم عملية تحويل القوة الشرائية من بلد إلى آخر، بعدد من الوسائل أهمها سند السحب (الكمبيالة) ، ويمكن أن يكون هذا السند على أشكال مختلفة، فقد يكون سندا للاطلاع أو لأجل، وقد يرغب المصدر التأكد من دعم البنك للمستورد الذي يجهل ملاءته، وفي هذه الحالة يطلب المصدر من المستورد كتاب اعتماد معتمدا من قبل أحد البنوك يدعم فيه المستورد، وهناك أيضا الحوالة البرقية أو الأمر البرقي.

فالسوق يقوم بأداء المدفوعات الدولية ، التي تعني نقل القوة الشرائية الدولية عن طريق المقاصة بين الديون، فقد يقوم المصدر الجزائري بسحب سند على المستورد الإيطالي، وبيعه لأحد المستوردين الجزائريين الراغبين في الاستيراد من إيطاليا وبهذا يكون مشتري السند (المستورد الجزائري) ، هو الذي يدفع بالفعل السعر للمصدر الجزائري في الجزائر، وفي إيطاليا فإن المصدر للبضاعة الذي يتلقى السند بالنهاية ، يحصل قيمته من المستورد الإيطالي ، وعلى هذا تتم تصفية ديون الدول التجارية مع بعضها بواسطة التقاص.

2 وظيفة الوقاية:

الغاية من هذه العملية هي حماية المتعاملين في النقود الأجنبية من خطر تقلبات أسعار الصرف، وخاصة في ظل نظام العملات الورقية المستقلة، وتتميز بأنها لا تتضمن تسليم صرف أجنبي ولا بدفع ثمنه بالعملة الوطنية في الحال، بل هي مجرد اتفاق على بيع أو شراء يسلم في المستقبل ، استنادا إلى سعر يتفق عليه في الحال، فمثلا إذا توقع أحد المستوردين الإنجليز الملتزم بمدفوعات للخارج في المستقبل، بارتفاع سعر الدولار الأمريكي في المستقبل، فإنه يعقد اتفاقا مع أحد البنوك في بلاده، على أن يحصل منه في ظرف مدة محددة على مبلغ معين من العملة الأجنبية ، بسعر يتفق معه عليه في الحال وهذا السعر يتوقف على مقدار الفائدة التي تحصل عليها البنوك من جراء إيداع الصرف الأجنبي في البنوك الأجنبية

Scanné avec CamScanner

كذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف حيث نستطيع أن نقول أن سعر الصرف يتوقف على الطلب والعرض، والطلب على الصرف الأجنبي يأتي أساسا من المستوردين الذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية لاستيراد السلع من الدول الأخرى، والعرض يأتي أساسا من المصدرين الذين يحصلون على العملة الأجنبية نظير تصدير سلعهم إلى الدول الأخرى ، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن العرض والطلب على الصرف الأجنبي لا يأتي فقط من جانب المستوردين والمصدرين بل الحقيقة أنه توجد مصادر أخرى إلى جانبهم ومنها البنوك والسلطات النقدية التي تتدخل لشراء أو بيع العملات الأجنبية بقصد تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف ، وكذلك المضاربون الذين يدخلون لشراء وبيع العملات الأجنبية بقصد الإستفادة من فروق الأسعار للمضاربة على الأسعار المستقبلية، ويمكن أن نبين العلاقة بين الطلب على الصرف وبين السعر بنفس منحنيات الطلب المعروفة في نظرية الأسعار ونفس الشيء مع العرض.

وكما هو معروف فإن العلاقة بين السعر والطلب علاقة عكسية ، بمعنى أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين ،دليلا على زيادة الكمية المطلوبة كلما انخفض السعر والعكس صحيح.

Scanné avec CamScanner

مخاطر وتقلبات سعر الصرف

إن التغيرات البيئية السريعة والمستمرة اقتصاديا تكنولوجيا اجتماعيا وحضاريا تجعل المخاطرة قدرا تواجهه كافة المؤسسات والأنشطة والفعاليات الاقتصادية حول العالم كما أن محاولة اقتناص الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمؤسسة تتضمن بالتأكيد نسبة مخاطرة، سواء كانت تلك المحاولات في شكل إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو الدخول في سوق جديد التوسع بالسوق الحالي، أو تنويع السلع والخدمات المقدمة أو التعامل مع الأسواق الدولية تجاريا وماليا . ويندرج خطر الصرف ضمن ما يعرف بالمخاطر المالية ومخاطر السوق، فهو من جهة خطر منتظم تتعرض له كل المؤسسات في السوق بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تمارسه، أو حجمها أو هيكلها التمويلي، ومن جهة أخرى هو خطر مالي لأنه يرتبط بإدارة حقوق والتزامات المؤسسة وينتج عنه عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير أو حدوث خلل في هيكلها التمويلي، كما أنه يعتبر من المخاطر الديناميكية القابلة للقياس.

أولا - تعريف خطر الصرف وظروف نشأته ينشأ خطر الصرف بمجرد قيام المؤسسة بمعاملات بعملة أجنبية، وهو كغيره من المخاطر يتميز بمجموعة من الخصائص التي سنحاول توضيحها إضافة إلى تبيين العمليات التي تخلق وضعيات صرف بالنسبة للمؤسسة.

1 - تعريف خطر الصرف

أعطي لخطر الصرف العديد من التعريفات من بينها:

التعريف الأول: هو "التأثير المالي للتغيرات النقدية على صفقة أو الوضعية الإجمالية للمؤسسة ونتائجها . 1 ما يؤخذ على هذا التعريف عدم دقته في تحديد طبيعة التغيرات النقدية، إلى جانب تركيزه على الآثار دون التطرق للعمليات التي تجعل المؤسسة معرضة لهذا الخطر.

التعريف الثاني: خطر الصرف هو ذلك الخطر المرتبط بالعمليات التي تنجز بالعملة الأجنبية نتيجة لتغير قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية زيادة قيمة الديون أو انخفاض قيمة الأصول أو المستحقات، فخطر الصرف ينتج عنه في نهاية العملية خسارة أو ربح صرف

هو ذلك الخطر الناجم عن التحركات العكسية لأسعار الصرف، والتي من شأنها أن تقلل الدخل المرتقب أو ترفع النفقات المتوقعة لأية شركة تقوم بشراء العملة الأجنبية أو بيعها أو اقتراضها أو إقراضها، ويتوقف تعرض المؤسسات المخاطر العملة على حجم الدخل الوارد لها ونفقاتها وحجم الاقتراض والإقراض لكل عملة .

2- أنواع خطر الصرف

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من خطر الصرف:

1- **خطر صرف الصفقة** هو خطر الخسارة أو الربح الذي يمكن أن يصيب المؤسسة، والناتج عن ممارساتها التجارية والمالية مع الخارج بسبب التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف. ويعتبر هذا النوع من المخاطر أكثر المخاطر المألوفة على الاطلاق، وينتج عن

Scanné avec CamScanner

ممارسة الأنشطة الدولية المعتادة للمؤسسات والتي تتطلب التعامل الفعلي بعملة أخرى غير العملة المرجعية. وينشأ خطر صرف الصفقة من نوعين من النشاطات:

النشاطات التجارية تصدير واستيراد

النشاطات المالية: إقراض واقتراض.

2- **خطر صرف التحويل أو التجميع:** يهدد خطر صرف التحويل المؤسسات التي يكون لديها فرع أو أكثر في الخارج يمسك حساباته بعملة الدولة المضيفة، وينشأ عند قيام المؤسسة الأم بتجميع ميزانياتها. وتتطلب عملية تجميع الميزانية تحويل قيمة الأصول والخصوم المجموع الفروع من عملة البلد الذي يقيم فيه الفرع إلى العملة المرجعية للمؤسسة الأم، وينتج عادة عن هذه العملية فروقات موجبة أو سالبة تؤثر على النتيجة الصافية أو على الأموال الخاصة. وتجدر الإشارة في هذا المقام، أن نتائج هذا الخطر تظهر في نهاية كل سنة مالية.

2 3- **خطر الصرف الاقتصادي** يعتبر هذا النوع أشمل أوسع وأعقد أنواع خطر الصرف، فعلى خلاف الأنواع السابقة لا يتطلب التعرض له التعامل بالعملة الأجنبية، مما يعني أن أي مؤسسة تتأثر مبيعاتها بتغيرات أسعار الصرف حتى وان لم تكن محررة بالعملة الأجنبية تكون عرضة لهذا الخطر، فالكثير من المؤسسات التي كانت تعتبر نفسها غير معنية بخطر الصرف، بسبب عدم ممارسة نشاطات وإبرام عقود بالعملة الأجنبية أو لاعتمادها على عملتها المرجعية في تسوية معاملاتها الدولية حالة المؤسسات الأمريكية)، وجدت نفسها معرضة لهذا الخطر ولآثاره غير المباشرة، خصوصا فيما يتعلق بفقدانها الجزء هام من الأسواق المحلية والدولية بسبب منافسة المنتجات المستوردة. ويمكن القول ان خطر الصرف الاقتصادي، هو ذلك الخطر الذي يعبر عن تأثير تغيرات أسعار الصرف على قيمة المؤسسة.

3- التسجيل المحاسبي للعمليات بالنقد الأجنبي وفروقات أسعار الصرف

إذا حدد سعر الصفقة بعملة أجنبية ستواجه الشركة ثلاثة مشاكل محاسبية: الأول مسك الشركة سجلاتها المحاسبية بالعملة المحلية وعليه يجب ان تقوم بترجمة سعر الصفقة من العملة الصعبة الى المحلية قبل تسجيل الصفقة، أما المشكل الثاني فيظهر عندما يتم الشراء أو البيع بالأجل ويتغير سعر الصرف بين تاريخ إتمام الصفقة وتاريخ سداد قيمة الصفقة مما يؤدي الى اما مكاسب أو خسائر صرف للشركة. المشكل الثالث يرتبط بالتسجيل المحاسبي لعمليات التحوط. سنهتم في هذا العنصر بكل من المشكل الأول والثاني وسيتم تأجيل الخوض في المشكل المحاسبي الثالث بعد ان ننتهي من دراسة عمليات التحوط.

1 - التسجيل المحاسبي للعمليات بالنقد الأجنبي تنشأ العمليات التي تتم بالنقد الأجنبي كما سبق ذكره بسبب قيام المؤسسة بعمليات استيراد وتصدير واقتراض واقراض بشرط أن تتم هذه العمليات بعملة تختلف عن العملة المستخدمة في مسك حساباتها العملة المحلية. وينطبق نفس الحال عندما تقوم الشركة بشراء أو بيع أصول أو نشوء الالتزامات أو سداد البعض بعملة غير العملة المحلية.

1-1 - تسجيل العمليات بالنقد الأجنبي عند نشأتها حسب النظام المحاسبي المالي المادة الثالثة يجب أن يتم تحويل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية. انطلاقا من ذلك نجد أن الأصول المكتسبة بالعملة الأجنبية تحول الى العملة المحلية لتسجيلها في الدفاتر المحاسبية للمؤسسة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية لغاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصول"

Scanné avec CamScanner

2- التقييد المحاسبي لأثر تقلبات أسعار الصرف عند تسديد أو استلام أثمان الصفقات

عندما يتغير سعر الصرف بين تاريخ حدوث الصفقة والتسوية النقدية لها أو بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ اعداد القوائم المالية السنوية أو بين تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية وتاريخ سداد العملية يطرح العديد من التساؤلات من بينها ما هو سعر الصرف الذي سيستخدم لإثبات الصفقة وكيف يتم الاعتراف بالتغيرات في أسعار الصرف وتأثيرها على مداخيل ومصاريف المؤسسة.

- الاعتراف بفروقات أسعار الصرف في هذا المجال نميز بين حالتين:

أ- التسوية النقدية تتم في نفس الدورة

حسب الفقرة 03.131.. من القانون 07/11 فان الفروقات الناتجة عن تقلب أسعار الصرف والتي تحدث في نفس الدورة تسجل في كل من حساب أرباح صرف اذا زادت في مداخيل المؤسسة أو خفضت في مصاريفها، وتسجل كخسائر صرف اذا خفضت مداخيل المؤسسة أو زادت في مصاريفها .

-تسجيل العملية في يومية المؤسسة:

الحالة الاولى: ارتفاع سعر الصرف

الحساب مدين	الحساب دائن	البيان	المبلغ مدين	المبلغ دائن
		12-31		
401		موردو المخزون والخدمات		
666		خسائر الصرف		
	512	البنك		
		تسديد الالتزام والاعتراف بفوارق الصرف		

الحالة الثانية انخفاض سعر الصرف :

تسجيل العملية في يومية المؤسسة:

الحساب مدين	الحساب دائن	البيان	المبلغ مدين	المبلغ دائن
		12-31		
401		موردو المخزون والخدمات		
	766	أرباح الصرف		
	512	البنك		
		تسديد الالتزام والاعتراف بفوارق الصرف		

ملاحظة : إن وجود التزام ثابت بعملة أجنبية يؤدي الى مكاسب للدين اذا انخفض سعر الصرف بين تاريخ إتمام الصفقة وتاريخ السداد، وتظهر المكاسب بسبب الحاجة الى عملة محلية أقل لشراء المبلغ بالنقد الأجنبي المستحق الدفع، بينما الارتفاع في سعر

Scanné avec CamScanner

الصرف يؤدي الى تحميل الدين خسارة وفي هذه الحالة سيدفع المدين عملة محلية أكثر لشراء المبلغ بالعملة الأجنبية المستحق العكس ينطبق على حالة البيع.

ب – اتمام التسوية النقدية في دورة محاسبية مختلفة:

إذا تعدت عملية التسوية النقدية للصفقة الدورة الواحدة فهنا يجب أن يتم تسجيل ما حدث من تغير في قيمة دائنية ومديونية المؤسسة بالعملات المحلية المقابلة للدين الأصلي بالنقد الأجنبي بسبب تغير سعر الصرف. ففي نهاية كل دورة محاسبية يجب تسجيل فروقات الصرف بتاريخ 12/31 الى ان يصل تاريخ التسديد ليتم فيه معالجة الفروقات النهائية بسعر الصرف النهائي واجراء المقاصة بين الفروقات المسجلة سابقا و الفرق النهائي.

حسب القواعد المحاسبية يجب الاعتراف بفروقات أسعار الصرف أولا في نهاية الدورة ثم عندما يتم تسوية الدين.

- قيود التسوية بتاريخ التسديد يتم تسجيل العملية في يومية المؤسسة بالشكل التالي:

الحساب مدين	الحساب دائن	البيان	المبلغ مدين	المبلغ دائن
		تاريخ التسديد		
666		خسائر الصرف		
	401	موردو المخزون والخدمات	x	x
		تسوية صرف الدائنين بمقدار التغير في سعر الصرف		

x = المقاصة بين فروقات الصرف السابقة و فرق الصرف بتاريخ التسديد

تسجيل عملية التسوية: عند حلول أجل استحقاق الدين أو الذمة يجب اثبات أي مكاسب أو خسائر إضافية ناتجة عن تغير سعر الصرف بين تاريخ 31/12 وتاريخ السداد ويتم تسجيل هذه العملية في يومية المؤسسة كالتالي:

الحساب مدين	الحساب دائن	البيان	المبلغ مدين	المبلغ دائن
401		موردو المخزون والخدمات		
	766	أرباح الصرف	x	x
		تسوية صرف الدائنين بمقدار التغير في سعر الصرف		

x = المقاصة بين فروقات الصرف السابقة و فرق الصرف بتاريخ التسديد

رابعا: أثر خطر الصرف

إن دراسة أثر خطر الصرف يعني في حقيقة الأمر دراسة أثر حالة عدم التأكد التي زادت مع تعويم أسعار الصرف، بمعنى آخر محاولة معرفة السلوك الجديد للمتعاملين الاقتصاديين والعمليات الجديدة التي زادت أهميتها في سوق الصرف.

1- أثر خطر الصرف على المؤسسات: تعد المؤسسات دولية النشاط سواء كانت تجارية مالية أو استثمارية من بين أكثر المتعاملين تأثرا بمخاطر الصرف، ولقد أبدت هذه المؤسسات رد فعل سريع إزاء التغيرات المتسارعة في منظومة العلاقات النقدية الدولية من خلال تغير سلوكياتهم وتطور طرق وتقنيات إدارة المخاطر. ومن أبرز هذه التغيرات نذكر :

- إقامة نظام لتسيير خطر الصرف وابتكار بعض التقنيات المساعدة في تقليل حجم المبالغ المعرضة لخطر الصرف: تذكر منها على سبيل المثال، تغيير آجال التسوية للاستفادة من التغيرات الملائمة في أسعار الصرف والاشتراك في الشبكات المعلوماتية

Scanné avec CamScanner

للاستعلام عن أسعار الصرف قبل التفاوض في تفاصيل العمليات الدولية. مثل هذا النظام لم يكن له موجود في الماضي على أساس أن أسعار الصرف كانت ثابتة ولا تمثل أي تهديد بالنسبة للمؤسسة ومعاملاتها.

- التردد في القيام بدورات إنتاج طويلة نسبيا بسبب صعوبة التنبؤ بسعر التكلفة وسعر البيع في المدى الطويل.

- تأثر تنافسية المؤسسات غير الأمريكية : ان المؤسسات التي تصنع منتجات عالمية يحدد سعرها بالدولار وجدت صعوبات جمة في منافسة مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ومن أحسن الأمثلة على ذلك نذكر صناعة الطائرات الفرنسية.

- ان تقلب أسعار الصرف قد تزيد أو تخفض في ربحية المؤسسات، كما انها قد تؤدي إلى محو الأرباح المتوقعة من العقود الموقعة

2- **أثر خطر الصرف على البنوك:** بعد فشل البنك الألماني Herstatt في عمليات المجازفة التي قام بها في سوق الصرف وإفلاسه نتيجة لذلك ونتيجة لقصور نظام التسوية بسبب الفروقات الزمنية بين الاسواق، تبين أن كل المتعاملين الاقتصاديين مع ذلك البنك من مؤسسات وأفراد وبنوك تكبدوا خسائر كبيرة بالرغم من عدم مشاركتهم له في عمليات المجازفة. ولقد أكدت هذه التجربة، أهمية البنوك ووضعها المتميز في المنظومة التمويلية والاقتصادية. ونظرا لتغير قواعد اللعبة في سوق الصرف، والحساسية العالية للمتعاملين لكل ما يمكن أن يحدث للبنوك، اتخذت السلطات النقدية في كل الدول حزمة من الإجراءات الرقابية والعقابية لتفادي تكرار تجربة البنك الألماني، ومن بين هذه الإجراءات نذكر :

- تحديد وضعية الصرف القصوى: إن شراء وبيع العملات الأجنبية في سوق الصرف تعتبر من النشاطات الرئيسية في البنوك ومصدر دخل لا يستهان به ولتفادي تمادي البنوك في هذه المعاملات واتخاذ قرارات عالية الخطورة، حددت السلطات النقدية وضعية الصرف القصوى المسموح للبنوك اتخاذها في سوق الصرف، ويهدف هذا الإجراء إلى تقليص المبالغ المعرضة لتغيرات الصرف وبالتالي الحد من الخسائر المحتمل حدوثها لدى البنك.

- التشدد في اختيار المتداولين: لقد أصبحت البنوك تضع معايير مختلفة لاختيار المتداولين، من بينها التحكم في التقنيات المختلفة المتوفرة في سوق الصرف والمعرفة الجيدة بخبايا هذا السوق إلى جانب إلمامه بتشريعات الصرف المطبقة في الدول التي يتعامل معها البنك بصيغة أخرى، يجب على المرشح للمتاجرة بالعملة الأجنبية الحساب البنك وزبائنه، أن يكون له تكوين في العلوم المالية ويتمتع بمعلومات اقتصادية كبيرة، إضافة إلى اكتسابه خبرة لا بأس بها في أسواق الصرف، وأن يكون قادرا على التحليل والاستنتاج، ويتحلى بالجرأة والفعالية في اتخاذ القرار.

3- **أثر خطر الصرف على سوق الصرف:** لقد أدت رغبة المؤسسات في إدارة مخاطر الصرف إلى خلق حاجات متزايدة من الأدوات المالية المستخدمة في التحوط، وهنا برز دور الهندسة المالية التي قامت بابتكار حزمة من المنتجات التي لم يكن لها وجود قبل شيوع هذه الخطر. فبعد انهيار نظام بريتونوودز، ظهرت أولى عقود المستقبليات على العملة الأجنبية، وفي سنة 1982 أدرجت العملات الأجنبية في سوق الخيارات. كما أن عقود المبادلة التي كان يقتصر التعامل بها فيما بين البنوك المركزية، أصبحت بفعل زيادة حدة خطر الصرف من أهم الأدوات المستعملة فيما بين البنوك والمؤسسات. ويرى الاقتصاديين أن نظام التعويم بالرغم من مساهمته في زيادة حالة عدم الاستقرار في الأسواق وبالتالي في المخاطر، إلا أن وجود سوق الصرف الآجل وظهور الأسواق المشتقة خفف من هذا العبئ على المؤسسات.

خامسا - ماهية إدارة خطر الصرف

تمثل إدارة خطر الرصف وظيفة هامة وجزء فاعل في الإدارة الاستراتيجية تحاول التحكم في خطر الصرف من خلال تقييم هذا الخطر وتسهيل عملية اتخاذ القرار المناسب لكل حالة على حدا، وفق منهج يستند على أساليب وطرق علمية واضحة

Scanné avec CamScanner

وخطة مدروسة يكون الهدف منها تأمين المؤسسة وزيادة قيمتها بأقل كلفة ممكنة مع القيام بالمراجعات الدورية للسياسات المطبقة والأدوات المستخدمة لتحسين أداء هذه الادارة.

1- **تعريف إدارة خطر الصرف** تندرج إدارة خطر الصرف ضمن وظيفة إدارة المخاطر في المؤسسة ولقد عرفتها Josette Peyrard بأنها وضع نظام معلومات تحديد سياسة الصرف في المؤسسة واستراتيجيات التحوط وأخيرا مراقبة الإجراءات.

2- **تحديد سياسة الصرف واستراتيجيات التحوط**

يعتبر تحديد سياسة الصرف المناسبة لقدرات وإمكانيات المؤسسة أحد أعمدة الإدارة الجيدة والسليمة لخطر الصرف، فهذه المرحلة تعبر عن التصور العام المستقبلي لتنفيذ الرؤية الاستشرافية لمتخذ القرار وفق برنامج زمني محدد المهام.

- **استراتيجيات التحوط** لقد طورت تقنيات عديدة لمساعدة المؤسسات والمستثمرين على التقليل من درجة التعرض لمخاطر أسعار الصرف عن طريق إغلاق المراكز المفتوحة سواء كانت في حسابات المؤسسة أو في السوق. وقد قادت تلك الابتكارات المالية إلى تغيرات كبيرة في خريطة النظام المالي الدولي وأدواته، فانتشرت بفضل ذلك المشتقات المالية وزاد استخدامها للتحوط ضد التقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف. فعملية الاستثمار في أصل معين ذو عوائد والذي يمكنه أن يعكس التعرض لمصدر مخاطرة معين يدعى التحوط.

مفهوم التحوط يمثل التحوط أحد الأدوات المستخدمة في تقليل وتحييد المخاطر النظامية، وقد عرف بشكل عام بانها الإجراءات المتخذة لتقليل أو الغاء المراكز المعرضة للخطر، وهو ما يعني اتخاذ مركزين مختلفين بحيث ان الخسائر المحققة لأحد المراكز ينبغي أن توازن أرباح المركز الآخر، وتتمة لما سبق نجد أن التحوط من خطر الصرف يعرف بأنه اتخاذ مركزا معاكسا للمركز الأصلي بالعملة الأجنبية التي تتسبب بالخطر وأن أي ربح أو خسارة من المركز الأول تعوض كاملة من المركز الثاني، وبغض النظر عما يحصل لسعر الصرف في المستقبل، فإن التحوط يثبت قيمة العملة المحلية وبهذه الطريقة يحمي المؤسسات من تحركات العملة غير المتوقعة، فالفكرة الأساسية للتحوط من مخاطر أسعار الصرف بشكل أساسي هو تخفيض تقلبات التدفقات النقدية وبالتالي تحسين أداء المؤسسات. ونتيجة لاستخدام المتحوط عادة مجموعة من المنتجات مثل الصرف الآجل الخيارات المستقبليات وعقود المبادلة نجد من يعرفه بعملية بيع وشراء العملات الأجنبية أو التعاقد على بيعها أو شرائها مستقبلا دون الدخول في اتفاقيات مالية معينة بقصد التخلص من أرباح وخسائر غير محسوبة ناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف لتلك العملات .

أساليب التحوط وأشكاله

- التحوط الساكن فيعني تغطية المخاطر لحظة اتخاذ القرار فقط بدون متابعة أي أن الهدف من التحوط هو تثبيت الوضع الحالي عند القيام بالعملية حتى تاريخ الاستحقاق.
- التحوط المتحرك : يقصد به تعديل المراكز المتحوطة لتحقيق أرباح إضافية وتخفيض مخاطرة السوق نتيجة تغيير أسعار كل من أداة السوق وأداة التحوط عبر الوقت وهذا يعني أن يتابع المتحوط سلوك الأسعار الحاضرة والمستقبلية.
- التحوط الكامل : التحوط الكامل أو التام يعني اتخاذ مركزين مختلفين على نفس الموجود لسلعة أو أداة وبنفس السعر، أو أنه التحوط لكل فقرات الميزانية بصورة مجتمعة ومن ثم فان الأرباح المتحققة لاحد المراكز تساوي الخسائر المحققة للمركز الآخر.
- التحوط الجزئي: يعرف أيضا التحوط غير الكامل، ويعني اتخاذ مركزين مختلفين على نفس الموجود وبأسعار مختلفة أي أن سعر البيع لا يساوي سعر الشراء وبهذا فان الأرباح أو الخسائر المتحققة لأحد المراكز قد تكون أعلى أو أدنى من الأرباح أو الخسائر المحققة في المركز الآخر ، أو هو التحوط لجزء محدود من فقرات الميزانية وبالتالي تحمل جزء من المخاطرة.

Scanné avec CamScanner

3- محددات اختيار سياسة الصرف

يمكن تحديد العناصر التي تؤثر على اختيار سياسة الصرف في النقاط التالية:

- علاقات القوة التجارية ونقصد بذلك هل المؤسسة تفاوض من مركز قوة أو ضعف في معاملاتها التجارية تصدير واستيراد)؛

- مدى توفر وتنوع تقنيات التحوط نقصد بهذا العنصر هل يتم تداول المنتجات الأجلة والاختيارية في سوق الصرف وما إمكانية استخدام المؤسسة لهذه المنتجات؛

-تشريعات الصرف تلك القوانين التي تجيز أو تمنع استخدام بعض التقنيات المستعملة كأدوات للتحوط من خطر الصرف لدى المؤسسات؛

- تكلفة التقنيات المستخدمة في التحوط ليست مجانية وتتفاوت تكلفتها من أداة إلى أخرى وعلى المسير المفاضلة بين هذه التقنيات بعد تحديد دقيق لمنافع كل واحدة منهن؛

Scanné avec CamScanner